تركيا والتطورات على الساحة العراقية حتى عام ٢٠٠٤

أميرة إسماعيل العبيدي
مدرس مساعد/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل

مستخلص البحث

إن أهمية العلاقات العراقية ـ التركية لا ينحصر تأثيرها على البلدين فحسب بل لابد أن تنعكس ذلك على الأمن الإقليمي والدولي. وأوضح العراق عبر عقد التسعينيات والى حد الآن حقيقة مهمة مفادها حرصه على ضرورة تبني تركيا خيار التعاون مع العراق ليس لمصلحة العراق فحسب، بل أن تركيا يمكن أن تكون المستفيدة هي الأخرى من ذلك والمجال الحيوي في ذلك هو توظيف علاقتها مع العراق لتحسين وضعها الاقتصادي الصعب إلا أن بقاء تركيا في الأزمات الداخلية والإقليمية والدولية سيؤثر بالتأكيد على مجرى العلاقات العراقية ـ التركية وسيكون إطار التعاون محاط بالإشكاليات التي يجب على تركيا حسمها، لان بقاء تلك الملفات معلقة بفعل التأثير الأمريكي والإسرائيلي سيقلل من فرص تقوية العلاقات مع العراق الذي يتمنى أن تكون تركيا جارة حميمة في علاقاتها مع العراق والوطن العربي لحفظ الأمن والاستقرار إقليميا ودولياً.

مقدمة

مما لاشك فيه ان الطبيعة المتوازنة للعلاقات التاريخية بين الدول المتجاورة توفر أساسا لعلاقات معاصرة متوازنة طالما أن كل طرف من الأطراف المعينة يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجانب الأخر. هذه القاعدة العامة في الاتجاهات السياسية للعلاقات الإقليمية لم تحظ بالتطبيق فيما يتعلق بشكل ومضمون العلاقات العراقية التركية.

فمنذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين التهبت المنطقة بتفاعلات أحداث ٢أب ١٩٩٠ بجانب محاولة الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، توظيف تركيا لخدمة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، واستثمار قربها الجغرافي من العراق لإثارة العديد من الملفات التي تشق عرى العلاقات بين العراق وتركيا من خلال القضية الكردية، وملف المياه بين العراق وسوريا وتركيا، واحياء تركيا، لمطامعها الإقليمية في الموصل وكركوك، وشحن الأجواء الإقليمية لإثارة ما يسمى(الملف التركماني) بين العراق وتركيا، وإثارة الازمات السياسية والاقتصادية في تركيا.(١)

كل تلك العوامل تشكل كوابح داخلية وإقليمية ودولية على أطر العلاقات العربية – التركية وخصوصا بين العراق وتركيا، وستظل العلاقات العراقية – التركية تحتفظ بأهميتها على المستوى الإقليمي والدولي لأنها تشكل عاملا مهما لإستقرار المنطقة من عدمها. والبحث هذا محاولة لمعرفة الموقف التركي من الاحداث التي شهدها العراق في السنوات القليلة الماضية وحتى عام ٢٠٠٤.

– طبيعة العلاقات العراقية – التركية في عقد التسعينات وما بعدها

أن الاعتبارات التاريخية القائمة مع العراق لم تقيد تركيا في تجاوزها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، فالتاريخ لا يمكن تجاوزه كماضي ولكن الحاضر والمستقبل يفرض ظلالا ثقيلة، بحيث غدا هامش التاريخ ضئيلا في حسابات السياسة الذرائعية السائدة في القرار التركي وهذه تمثل حقيقة لا يمكن نكرانها رغم أن التاريخ يوظف أحيانا لخدمة تلك السياسة الذرائعية لا لأستذكاره كمنطلق

لمنطقة العلاقات الثنائية أو جعلها اكثر عقلانية. أضف إلى ذلك أن لتركيا الكثير من البدائل عدا التاريخ المشترك، وحيث تمتد هذه البدائل في اتجاهات عديدة في حين آن بدائلنا الحالية وفي المستقبل المنظور ليست متوازنة مع تركيا في المقدار والحجم وترتيب الأولويات(٣).

وكانت الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية للموقف التركي إزاء الأجتياح العراقي للكويت في الثاني من اب ١٩٩٠ متسقة إلى حد كبير وتؤدي كلها إلى اتجاه محدد مؤاده منع العراق من تحقيق أية مكاسب بل والسعي لإلحاق الخسارة به وتدمير قوته العسكرية.(٤) وقبيل وقوع أزمة الخليج كانت تركيا تفتش عن طريق تسلكه لدخول المنطقة العربية، وبدأت هذا التحول في السبعينات تحت ضغط أزمة النفط وارتفاع أسعاره حيث كانت مضطرة إلى دفع نحو ٣-٤ بلايين دولار سنويا لشراء حاجياتها النفطية. وكان هذا المبلغ يؤلف ٥٠% من قيمة مجموع ما تصدره إلى الخارج.(٥) واشتد اهتمام الأطراف الدولية بموقف وموقع تركيا. وكانت هذه الأطراف جميعا تدرك أن تركيا كانت هي المفتاح الذي يفتح أو يغلق الابواب مع العراق على أن تركيا ادركت أهمية موقفها وأتعبت سياسة براغماتية في اتخاذ القرارات والخطوات المطلوبة منها من جميع الأطراف.(٦)

ومنذ بداية أحداث ٢آب ١٩٩١ وامتدادها، برزت النوايا والمطامع التركية في السعي والبحث عن دور إقليمي طموح تحاول تحقيق مكانة إقليمية وسياسة اقتصادية في إطار الصراعات الإقليمية على(النفط، الطاقة، المال، الأسواق)، وبدت عناصر واضحة تقود باتجاه التعارض بين العراق وتركيا أبرزها التعاون التركي – الإسرائيلي، ومشاركة تركيا في ترتيبات ومشاريع أمنية وسياسية أمريكية – إسرائيلية وتحت مسميات عدة أبرزها(الشرق أوسطية، الأمن الخليجي).(٧)

وأكدت الصحف التركية ومنها جريدتا ملليت وحريت، أن الحظر على العراق قد دمر الاقتصاد التركي في منطقة جنوب شرقي الأناضول وان الرأي العام التركي يعارض الممارسات العدوانية الأمريكية والبريطانية ضد العراق، وكما هو معروف فان بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقارطي نفسه عندما كان خارج السلطة يصرح بذلك، فعلى سبيل المثال قال في تشرين الثاني ١٩٩٣((إن الحاكمين في تركيا وقعوا في المصيدة التي أعدتها الدول الغربية في شمالي العراق، ولا بد من التخلص من هذه المصيدة ولا يكون ذلك إلا بطرد القوات الأجنبية)).(٨)

وان الضغوط الداخلية المتزايدة على الحكومة التركية ألزمتها بتغيير شكل موقفها من الحصار الاقتصادي على العراق وبدأت بعد عام ١٩٩٤ الدعوة إلى تخفيف هذا الحصار عن العراق أو رفعه حيث أظهرت الأوساط السياسية التركية بما فيها الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميريل برفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ولا سيما أن هذا الحصار قد الحق خسائر اقتصادية كبيرة بتركيا.(٩)

فكل المعطيات المتوفرة لدينا تؤكد أن الموقف التركي لم يكن ينسجم مع مصالح تركيا الوطنية ولا يوافق حقوق الجيرة والتاريخ المشترك والمصالح المتبادلة مع العراق وأن تصريح(أجاويد) والذي انتقد فيه السياسة الأمريكية تجاه العراق فتح الباب لفهم اعمق ورؤية أوضح للعلاقات العراقية – التركية وبما يحقق الفائدة للطرفين.(١٠)

وتأمل تركيا بالحصول على استثمارات عربية كبيرة، وتعويضات مالية، أو وضع اليد على نفط كركوك في شمال العراق، أضف إلى ذلك انفجار الحركة

المسلحة في شمال العراق. لكن أهم مكسب لتركيا كان زوال تهديد القوة العسكرية العراقية التي كانت تشكل مصدر خطر دائم لها.(١١)

وتعد تركيا حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وبها عدد من القواعد العسكرية الامريكية، كما تقوم الشركات التركية بالتعاون مع نظيرتها الامريكية في العديد من المشروعات واعمال المقاولات في العراق، وتجلب المئات من المركبات التركية السلع للقوات المسلحة الامريكية يومياً، على الرغم من اختطاف العديد من الاتراك من جانب بعض الجماعات المسلحة في العراق ومقتل عدد منهم(١٢).

ظلت تركيا تعد نفسها مسؤولة عن حماية حقوق الاقليات التركمانية في الدول المجاورة، لكن احداث ما بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ في العراق اثبتت ان تركيا لم تفعل الكثير باتجاه هذه الاقليات.(١٣) بل بالعكس فان ردود فعلها على ماواجهته هذه الاقليات وما تواجهه الان اقتصر على التصريحات والسعي باتجاه تقديم بعض المساعدات الانسانية والتهديد احيانا بالتدخل ، ويبدوا ان الحكومة التركية الحالية برئاسة رجب طيب اوردوغان تدرك خطورة التدخل في شؤون العراق على مستقبل علاقتها ليس مع العراق بل مع الولايات المتحدة الامريكية(١٤).

- العوامل المؤثرة على العلاقات العراقية – التركية

توجد هناك عدة عوامل تسهم في التأثير على مجرى العلاقات العراقية. التركية في إطار تطويرها أو بقائها غير نامية، وهي عديدة ومتنوعة ومن اكثر هذه العوامل تأثيرا هي كما يلي:-

أولا: القضية الكردية:

كان للقضية الكردية تأثير واضح على العلاقات العراقية – التركية حيث يمر معظم خط الحدود بين الدولتين وسط مناطق كردية ذات طبيعة جبلية وعرة، ونظراً لأن الأوضاع لم تكن بوجه عام، مستقرة تماما في المناطق الكردية في تركيا أو العراق فان الدولتين شعرتا بأن أمنهما الوطني يمكن آن يتأثر بالتطورات الجارية على الجانب الأخر من حدودهما المشتركة، ولذا فان الدولتين سعتا إلى احتواء ذلك التأثير من خلال ترتيبات ثنائية، أو من خلال ترتيبات إقليمية أحيانا، ويلاحظ أن تركيا كانت حساسة ومتوجسة دائماً إزاء الأوضاع في شمال العراق واحتمالات انعكاسها على كردستان تركيا اكثر من حساسية العراق إزاء الأوضاع في كردستان تركيا، وربما يعود ذلك إلى حقيقة آن تركيا سعت على الدوام إلى إنكار الهوية القومية للأكراد في تركيا.(١٥)

وقد تدخلت تركيا اكثر من مرة في الاراضي العراقية، لمهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني وكوادره، واعلنت انها تعتبر انشاء أي كيان مستقل للاكراد بمثابة اعلان للحرب عليها، لان هذا سيشجع اكراد تركيا ايضاً على تحقيق طموحهم.(١٦)

لقد خلقت الظروف التي مر بها العراق أجواء مناسبة لحزب العمال الكردستاني لينشئ لنفسه قواعد في كوردستان العراق، واستطاع هؤلاء أن يوطدوا أقدامهم في المنطقة، وقد بدأت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بفرض منطقة حظر جوي شمال العراق.(١٧)

وتبذل الحكومة التركية ووسائل الاعلام جهوداً حثيثة لتهيئة الرأي العام باتجاه قبول ارسال الجنود الاتراك الى العراق ضمن القوات الدولية التي تزمع دول التحالف جلبها الى العراق للمحافظة على الامن والاستقرار في المناطق العراقية المختلفة، ورغم معرفة القيادات السياسية والعسكرية التركية بتفاصيل الموقف

السلبي للعراقيين من مشاركة تركيا في هذا الامر، الا ان رغبتها الجامحة في ترميم الاضرار التي اصابت علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية وضمان مشاركة شركاتها في عمليات اعادة الاعمار في العراق والبحث عن دور لتركيا في تشكيل المستقبل السياسي للدولة العراقية الجديد ومنع كرد العراق من الحصول على حقوقهم القومية المشروعة وانعكاسات ذلك على اكراد تركيا.(١٨)

ويتمسك العراقيون بموقف موحد وهو ان من مصلحة العراق ودول الجوار ايضاً ان لاتشارك قواتها في عمليات حفظ السلام في العراق، فهذه الدول لديها امتداداتها وادواتها واجندتها السياسية في العراق ويمكن ان يؤدي تدخلها الى تحويل العراق الى ساحة للصراع وتصفية الحسابات الاقليمية(١٩). وقد عبر السيد مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني عن معارضته ارسال قوات الى العراق من دول الجوار، واوضح بقوله:((نريد ان نكون حلفاء لتركيا ونتعاون معها في جميع المجالات لكننا لن نبذل الجهود لاقناع الاتراك باننا لانطمح الى قيام دولة مستقلة)).(٢٠)

فالجماهير الكوردية تطالب بان تهب بوجه المخططات التي تهدد مكتسباتها القومية في الصميم وتظهر الامر للقوات الامريكية وبشكل لا لبس فيه بأن الاستعانة بالقوات التركية تعني نهاية تعاونها بالقوات الامريكية في كردستان وبأنها ستعتبر مثل هذا الامر طعناً في الطموحات القومية الكردية المشروعة وستواجه القوات التركية الغازية ايا كانت المسميات التي تنضوي تحتها.(٢١)

لقد غيرت الحرب العراقية كل شيء في العلاقات التركية . الأمريكية، فرفض المجلس الوطني الكبير(البرلمان التركي)، مذكرة الحكومة المشاركة في الحرب دفع الأمريكيين ليتخلوا عن تركيا حليفا استراتيجيا واستبدالها با كراد شمالي العراق، البعض يقول ان ذلك كان سيحدث حتى لو شاركت تركيا في الحرب.

لكن الولايات المتحدة لم تكن عندها لتستطيع التحرك بحرية كاملة من دون مراعاة حساسيات الحليف التركي، فأمريكا لا تريد حزب العمال الكوردستاني في هذه المرحلة فهي ترغب استخدامه ورقة ضغط ضد تركيا لسحب قواتها من شمالي العراق وكذلك ورقة ضغط ربما ضد إيران إذ اقتضت الظروف ذلك، فأمريكا تريد ان تكون وحدها مسؤولة عن أمن شمالي العراق وتريد أن تكون للأكراد دور مركزي في حكم العراق.(٢٢)

ثانيا: قضية المياه:

برزت قضية المياه ببعدها الاستراتيجي منذ أواخر الثمانينيات كإحدى مفردات الأزمات العربية مع دول الجوار الجغرافي ولا سيما تركيا، ففي الوقت الذي يتزايد فيه عدد سكان الشرق الأوسط وترتفع معدلات النمو الصناعي والزراعي فان الصراع حول المياه سيكون وشيكا ومروعا.(٢٣) وتبقى المشكلة المائية إحدى ابرز حلقات التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة العربية عموما، وذلك للندرة النسبية للموارد المائية المتاحة، والانخفاض العام في عمليات الأمطار ونضوب المخزون المائي الجوفي، بجانب مواقف عدد من دول الجوار المتحكمة بمفتاح أهم الأنهار التي تغذي المنطقة مما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة، فتركيا ترفض توقيع أي اتفاقية دولية تضمن للعراق وسوريا حقوقهما في مياه الفرات حسب ما تقربه الأعراف والقوانين الدولية، إذا ما علمنا أن الفرات هو شريان الحياة لملايين العراقيين والسوريين، وتركيا ترفض قسمة المياه إلا تبعا لمصالحها وتنطلق من حسابات سياسية وليس فنية. ويشير إلى ذلك رئيس الجمهورية التركية الأسبق سليمان ديميريل لذلك بقولة:((يجب ان يدرك الجميع أن لانهر الفرات

ولانهر دجلة من الأنهار الدولية فهما من الأنهار الوطنية التركية حتى النقطة التي يغادر منها الإقليم التركي.(٢٤)

ومنذ أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين وبعد بدء تركيا مشروع جنوب شرق الاناضول Gap(الغاب) الذي يهدف في الظاهر إلى تحسين الإنتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي في المنطقة الكردية الشرقية من تركيا من خلال بناء سلسلة من السدود الا انه بسبب سيطرة تركيا على وديان نهري دجلة والفرات أيقنت بغداد ودمشق ان هناك توجه للسيطرة الجغرافية الاقتصادية في شرق المتوسط.(٢٥)

وقد أنفقت تركيا مليارات الدولارات في ظل اقتصادها المتداعي لإقامة مشروع الغاب الذي يعد مشروعا سياسيا اكثر من أي شيء أخر فلقد حلول التوازن الإستراتيجي في المنطقة لصالح تركيا ويقال(ان تركيا التي لا تنتج نفطا وقد وجدت نفسها بفضل الغاب تمارس نفوذا متناميا عبر استخدام مياهها الوفيرة . المصدر الجديد للقوة في المنطقة).(٢٦)

ويعد مشروع " أنابيب السلام " أحد المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات العربية . التركية بوجه عام، فهناك توجه تركي لإحياء مشروع أنبوبي مياه السلام لنقل المياه إلى اسرائيل وبعض الدول العربية منها سوريا والأردن ومنطقة الخليج، إضافة إلى العراق، إلا أن الإشكالية الخطيرة في هذا الأمر هي توظيف اسرائيل لتركيا في مخططاته الرامية للهيمنة بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية على الوطن العربي ولإدامة كيانه.(٢٧)

ان مشروع مياه السلام التركي . ما هو إلا مشروع أمريكي . اسرائيلي ففضلاً عن انه سيحقق لتركيا مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة فانه سيمكن اسرائيل من خلال تعاونه مع تركيا، الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي في

فرض أمر واقع على الأقطار العربية وإجبارها على التنازل عن الأراضي المحتلة مقابل تأمين حاجاتها من المياه العذبة الضرورية، ناهيك عن ان مثل هذا المشروع والدور الاسرائيلي فيه، سيكون خطوة كبيرة على طريق التطبيع.(٢٨)

إلا أن عدم تحمس الدول العربية، وبخاصة العراق وسوريا وحتى دول الخليج العربي للمشروع جعل الأتراك يتخلون عنه لصالح المضي في مشروعات(الغاب) لتوليد الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها سواء في تركيا نفسها أو في الدول العربية، ويواكب ذلك سعي الأتراك لتنفيذ مشروعات أخرى لبيع المياه خصوصا لإسرائيل.(٢٩)

ولهذا تعد مسألة المياه من المسائل الحساسة والدقيقة في العلاقات العربية التركية كعنصر رئيسي يحدد هذه العلاقات وتطورها، بل انه تحديدا بعد مشروع تركيا بشكل جدي في توسيع مشروع جنوب شرق الأناضول وبناء سد أتاتورك ثم طرحها مشروع

" أنابيب السلام.. توترت العلاقات بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى.(٣٠)

وسوف تشكل المياه عامل صراع في المنطقة مستقبلاً وذلك في الحقبة التي ستتبع سنوات العقد المقابل على الأكثر، اذ يقول تقرير وضعة " مركز الدارسات الاستراتيجية والدولية " في واشنطن، بعد دراسة استمرت ١٥ شهرا لوضع مصادر المياه في الشرق الأوسط ككل(بما فيها منطقة الفرات) وشارك فيها العشرات من الخبراء والمسؤولين من عرب وغيرهم، يقول((أن المياه – وليس النفط – بحلول العام ٢٠٠٠ ستكون قضية المصادر الطبيعية المسيطرة .... فالنزاع على مصادر المياه المحدودة والمهددة، يمكن أن يؤثر على الروابط بين دول المنطقة وربما يؤدي إلى جيشان لم يعرف له مثيل من قبل)).(٣١)

مستقبل العلاقات العراقية . التركية

قد يكون من الصعب تجاهل المحددات الداخلية والإقليمية والدولية عند وضع الاحتمالات المستقبلية لأوجه العلاقة بين تركيا والعراق، إلا أن العامل الداخلي لا يتحرك من فراغ إلا بقدر ما يتعرض له من ضغوط إقليمية ودولية، لذلك نرى ان طبيعة العلاقات العراقية . التركية يمكن أن تكون في إطار ثلاثة احتمالات الأول يرجح الصراع في ظل الهيمنة الأمريكية والاسرائيلية والثاني يضع بديلا للصراع مع انعدام الهيمنة الأمريكية والاسرائيلية والثالث يجمع بين الصراع والتعاون في إطار الهيمنة الأمريكية والاسرائيلية.(٣٢)

وتُدرك النخبة التركية أن المستقبل يحمل لتركيا تبني خيار الصراع مع العراق بسبب بقاء المشاكل الإقليمية والدولية التي تواجه تركيا. ومن هؤلاء يرى سامي كوهين الكاتب التركي المعروف قائلا:(أن تركيا أصبحت الآن محاطة بحلقة من الدول غير الصديقة، فهناك اليونان، بما تمثله من خلافات حول الأزمة القبرصية وبحر ايجة، وهناك سوريا، بما تعكسه من أزمة حزب العمال الكردستاني، وقضية الاسكندرونة، وهناك الخسائر الناجمة عن مصادر العراق، وهناك أرمينيا، وروسيا، وإيران ومواقفهم غير الودية إزاء تركيا وهناك أيضا دول كان ينظر إليها باعتبارها دول صديقة لتركيا مثل ألمانيا والولايات المتحدة لكنها الآن أصبحت على خلافات عديدة مع أنقرة)).(٣٣)

إن التطلعات التركية إلى الأراضي والمياه العربية ليست سرا وإنما معلنة كجزء من سياسة رسمية لاستعادة الإمبراطورية تحت اسم جديد هو العالم التركي الممتد من بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تتحدث التركية في وسط أسيا شمالا وحتى الإسكندرونة السورية والموصل العراقية جنوباً. ونظرا لتواضع الإمكانات الذاتية اقتصاديا وعسكريا لتنفيذ هذا الحلم تجري الاستعانة بالخبرة

والتسليح الأمريكي الإسرائيلي لفرض الأمر الواقع مقابل مساندة السياسات الأمريكية بالشرق الأوسط، وتزويد إسرائيل بخمسين مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً وفقا لاتفاق حزيران عام ٢٠٠٠ بينهما الذي تعثر مؤقتا، مع المغالاة في خطر محاولة الانفصال التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني(٣٤).

وترى تركيا من خلال نخبها الثقافية انه ربما لم توجد أمتان جمعها التاريخ وفرقهما مثل العرب والأتراك، ومع ذلك استدل المشاركون في المؤتمر الثالث للحوار العربي التركي الذي اقيم في حزيران في ٢٠٠٢ استانبول مثال التقارب الألماني . الفرنسي بعد قرن من الحروب الطاحنة للبرهنة على إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات بين العرب وتركيا((حتى لا تبقى أسيرة الماضي، وإنما تتطلع لبناء مستقبل مشترك)) بحسب ما قاله السفير غونار اوستاك رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط والبلقان في تركيا الذي أقام المؤتمر بالاشتراك مع مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات التونسية التي استضافت المؤتمرين السابقين في زغوان بتونس.(٣٥)

الاستنتاجات:

١. تلعب العلاقات التركية . العربية دورا مهما واستراتيجيتنا في المنطقة، وتشغل أهميتها على المستوى الإقليمي والدولي لأنها تشكل عاملا مهما لاستقرار المنطقة من عدمها، وتعد تركيا حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة في المنطقة، وبها عدد من القواعد العسكرية الأمريكية.

٢. ويتفاقم الموقف اقليما ودولياً بسبب تداخل اكثر من قضية وتورط اكثر من دولة، كما هو حادث في قضايا المياه والأطماع الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، وتمثل القضية الكردية إحدى المحاور المهمة في العلاقات العراقية . التركية، ونظرا لان الأوضاع لم تكن بوجه عام مستقرة تماما، فإن الدولتين شعرتا بان أمنهما الوطني . يمكن ان يتأثر بالتطورات الجارية على الجانب الأخر من حدودهما المشتركة.

٣. استمرت تركيا في محاولة الاستحواذ على مناطق استراتيجية مهمة في شمال العراق وإثارة موضوع المياه في دجلة والفرات للضغط عليه ومحاولة إبتزازه تشكل النقاط الجوهرية السلبية المؤثرة في العلاقات العراقية . التركية.

٤. لا ننكر الدور الاقليمي لتركيا وضرورة مراعاة المصالح التركية لكن على المسؤولين الاتراك ان يدركوا اهمية العراق وقيمته الاقتصادية والسياسية،لذلك لابد من مراعاة ذلك والنظر في امكانية الجلوس على طاولة المفاوضات لحل مشكلة اقتسام مياه نهري دجلة والفرات وفق القوانين والاعراف الدولية ووضع الاسس الكفيلة بتطوير العلاقات العراقية التركية.

Turkey And Developments On The Iraqi Land Till ٢٠٠٤

Ameera Isma'eel Al-Obaydi

Assistant Lecturer/ Department Of Historical & Cultural Studies,
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

The importance of the Iraqi – Turkish relations in not only limited to it's impact on the two countries but it is also reflected on the regional and international security. Throughout the decade of nineties and till now, Iraq expressed a fact that it is keen on the necessity that Turkey should adopt the cooperation with Iraq not for the good of Iraq only but for the good of Turkey also.

The vitality in that is manifested in employing Turkey's with Iraq to develop its critical economy conditions but Turkey domestic, regional and international crises will certainly influence the Iraqi – Turkish relations and the framework of cooperation will be surrounded with problems that Turkey should settle. If these files remain unsolved by the means of the American – Israeli influence, that will reduce Turkey chances to strengthen the relations with Iraq, which wants Turkey to be an intimate neighbor through its relations with Iraq and the Arab Homeland in order to preserve the regional and the international security and stability.

الهوامش والمصادر

(١) وصال نجيب العزاوي، "العلاقات التركية . الإيرانية . العراقية . السورية هل من جدوى للتعاون" ؟ بحث سياسي رقم(٧٤)، بحث منشور ضمن كتاب العلاقات العربية . التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين أصدره مركز الدراسات التركية(الاقليمية حالياً)،(جامعة الموصل، ٢٠٠١)، ص٩.

(٢) جاسم الحريري، "أهمية العلاقات العراقية . التركية في الأمن الإقليمي والدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، بحث سياسي رقم (٢)، مركز الدراسات الدولية،(جامعة بغداد، ٢٠٠٣)، ص١.

(٣) عبد الجبار عبد مصطفى، "الواقع الدولي والتصورات المستقبلية للاختيارات العراقية تجاه تركيا والجمهوريات المستقلة"، بحث سياسي رقم(١٠٦)، ورقة مقدمة للندوة العلمية التي اقامها مركز الدراسات التركية،(الموصل، ١٩٩٢)، ص٦.

(٤) عبد السلام علي نوير، "ابعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، يصدرها مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطه، السنة الأولى، العدد٣، ١٩٩١، ص١٦٤.

(٥) محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد، ١٩٩١، ص١١٣.

(٦) خليفة، المصدر نفسه،ص١١٥.

(٧) العزاوي، المصدر السابق، ص١١٤.

(٨) إبراهيم خليل احمد، "تركيا وعملية المراقبة الشمالية والعدوان على العراق"، بحث سياسي رقم(١١٧)، منشور في جريدة الثورة ١١ / ٧/ ١٩٩٩.

(٩) قبيس سعيد عبد الفتاح ومثنى عبد الرزاق، "العلاقات الاقتصادية العراقية . التركية ومستقبلها"، مجلة ام المعارك، العدد ٢٢،(بغداد، ٢٠٠٠)، ص٥٧.

(١٠) إبراهيم خليل العلاف، "قاعدة انجرليك: قاعدة عدوان على العراق"، جريدة الثورة ١٩٩٩/٢/١٧، العدد ٩٥٠٠.

(١١) حسن بكر احمد، "العلاقات العربية . التركية بين الحاضر والمستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات الاستراتيجية، العدد ٤١، ١٩٩٤، ص٤١.

(١٢) عبد الله صالح،" العلاقات الامريكية التركية الى اين " ؟، مجلة العصر، ٢٠٠٤/٩/٢٥، شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع .http.www.alars.ws.

(١٣) صالح، المصدر نفسه شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع .http.www.alars.ws.

(١٤) جريدة الشرق الاوسط في ٢٠٠٤/٩/١٤، العدد ٩٤٢٢.

(١٥) خليل علي مراد، "القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق ١٩٨٤-١٩٩٩"، بحث مقدم الى ندوة العلاقات العراقية التركية: الواقع وافاق المستقبل التي تنظمها جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا بالتعاون مع مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل للفترة من ٦-٧ حزيران ١٩٩٩، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، بحث سياسي رقم(١٠٧)، ص٦.

(١٦) صالح، المصدر السابق، شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع .http.www.alars.ws.

(١٧) صالح، المصدر نفسه، شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع .http.www.alars.ws.

(١٨) جبار قادر، "مخاطر الاستعانة بالقوات التركية في العراق"، ٢٠٠٣/٦/٨شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع .http.www.kirkuk.dk.

(١٩) قادر، المصدر نفسه، شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع .http.www.kirkuk.dk

(٢٠) جريدة الزمان في ٢٠٠٣/١١/٦، العدد ١٦٥٥.

(٢١) قادر، المصدر السابق، شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع .http.www.kirkuk.dk

(٢٢) جريدة الاتجاه الأخر في ٢٠٠٣/٧/١٩.

(٢٣) إسماعيل، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٢٤) نوال عبد الجبار سلطان، "العلاقات السورية، التركية في عقد التسعينيات"، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية، العدد ١٨، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص٤٤.

(٢٥) الحريري، المصدر السابق، ص٤.

(٢٦) محمد بديوي الشمري، التعطش السياسي ـ تفصيل في مسألة المياه في العراق،ط١،(بغداد، ٢٠٠١) ص٤٩.

(٢٧) عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة المائية السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،(بيروت، ٢٠٠٠)، ص١٨٩.

(٢٨) Roberto Ison , Water , The PKK And The Peacess , Mail to: university Micro films internatioa , ٣٠٠ North zeeb Road , Box q١ ,Ann Arbour , MI ٤٨١٠٦ , ١٥ march ١٩٩٦ , p.١q

(٢٩) المنصور، المصدر السابق، ص٢١٧.

(٣٠) إسماعيل، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٣١) صبا القسوس، تركيا والعرب وموارد المياه: خلاف وتعاون، مركز الدراسات الإستراتيجية والعبرية،(بيروت، ١٩٨٨)، ص٩.

(٣٢) الحريري، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣٣) بشير عبد الفتاح، "الأرمن وأزمة الخارجية التركية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، مركز دارسات الوحدة العربية،(بيروت، ٢٠٠١)،ص١٨٨.

(٣٤) محمد محمود ربيع، العلاقات العربية التركية: أفاق المستقبل وتوقعاته، قضايا وأراء، ٢٠٠٣/٩/٢٥، السنة ١٢٧، العدد ٤٢٧٢٢، شبكة المعلومات(الانترنيت) الموقع:. http://www.Google.com

(٣٥) الحريري، المصدر السابق، ص٨٢.